

كيفية استنباط المياه ودوره في احياء التجارة في العصر العباسي
Water Extraction and Its Role in Reviving Trade in the
Abbasid Era

م.م. شاكر محمود احمد

Asst.Lect. Shakir Mahmoud Ahmed

جامعة سامراء / كلية العلوم الاسلامية / قسم تاريخ اسلامي
University of Samarra / College of Islamic Sciences /
Islamic History

shakir.m.a@uosamarra.edu.ig

رقم الهاتف: 009647702857990

الكلمات المفتاحية: استنباط المياه، العصر العباسي، التجارة، الزراعة،
الموارد المائية.

Keywords :Water extraction, Abbasid era, trade,
agriculture, water resources.

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان دور استنباط المياه في إحياء التجارة في العصر العباسي، من خلال تحليل العلاقة بين إدارة الموارد المائية وتطور النشاطين الزراعي والتجاري. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي، لدراسة تقنيات استنباط المياه وأثرها في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق فائض اقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن تطور نظم الري واستثمار الموارد المائية أسهما في دعم الزراعة، وتنشيط الأسواق، وتعزيز التجارة الداخلية والخارجية، فضلاً عن دور الأنهار في تسهيل النقل وربط الأقاليم.

Abstract

This study aims to examine the role of water extraction in revitalizing trade during the Abbasid era by analyzing the relationship between water resource management and the development of agricultural and commercial activities. The research adopts the historical-analytical approach, supported by the descriptive method, to study water extraction techniques and their impact on increasing agricultural production and generating economic surplus. The study concludes that the development of irrigation systems and the effective utilization of water resources contributed significantly to supporting agriculture, stimulating markets, and enhancing both internal and external trade. It also highlights the role of rivers in facilitating transportation and connecting different regions.

مقدمة

يُعدّ الماء أحد أهم الموارد الطبيعية التي قامت عليها الحضارات الإنسانية عبر التاريخ، إذ ارتبط وجوده ارتباطاً وثيقاً بنشأة المجتمعات واستقرارها وتطور أنشطتها الاقتصادية. وقد أدركت الحضارة الإسلامية، ولا سيما في العصر العباسي، الأهمية الحيوية للمياه، فعملت على تطوير أساليب استنباطها وإدارتها بما يتلاءم مع متطلبات التوسع العمراني والنشاط الاقتصادي المتنامي.

شهد العصر العباسي (132هـ/750م – 656هـ/1258م) ازدهاراً حضارياً وعلمياً كبيراً، انعكس بشكل واضح على مختلف مجالات الحياة، ومنها المجال الزراعي والتجاري. فقد أولى العباسيون اهتماماً بالغاً بتطوير تقنيات استنباط المياه، سواء من الأنهار الكبرى كدجلة والفرات، أو من المياه الجوفية، وذلك من خلال حفر الآبار، وإنشاء القنوات (الأنهار الاصطناعية)، واستخدام النواير والسواقي وغيرها من الوسائل المبتكرة. وقد أسهم هذا التطور في تحقيق استغلال أمثل للموارد المائية، مما أدى إلى توسع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج.

ولم يقتصر أثر استنباط المياه على الجانب الزراعي فحسب، بل امتد ليشمل النشاط التجاري، الذي يُعدّ من أبرز سمات العصر العباسي. إذ أسهم توفر المياه في ازدهار المدن، ونشوء مراكز حضرية وتجارية كبرى، مثل بغداد والبصرة والكوفة، فضلاً عن دوره في تسهيل حركة النقل والتبادل التجاري عبر الأنهار، التي شكلت شرايين حيوية لربط الأقاليم المختلفة وتعزيز التفاعل الاقتصادي بينها. كما أدى تحسين نظم الري واستنباط المياه إلى تحقيق فائض زراعي، كان له دور أساسي في تنشيط حركة الأسواق الداخلية والخارجية، وزيادة حجم المبادلات التجارية، سواء داخل الدولة العباسية أو مع الأقاليم المجاورة. ومن ثم، يمكن القول إن إدارة الموارد المائية واستثمارها بكفاءة كانت من العوامل الرئيسية التي أسهمت في تحقيق الازدهار الاقتصادي والتجاري في ذلك العصر.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من تناوله أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في ازدهار الحضارة العباسية، والمتمثل في إدارة الموارد المائية واستنباطها، وبيان أثر ذلك في تنشيط الحركة التجارية. كما يسعى البحث إلى إبراز العلاقة بين التطور التقني في مجال استثمار المياه والنمو الاقتصادي، فضلاً عن تسليط الضوء على دور الدولة العباسية في إدارة الموارد المائية وتحقيق الاستقرار الزراعي.

والتجاري. وتزداد أهمية الدراسة في ظل الحاجة إلى الاستفادة من التجارب التاريخية الناجحة في إدارة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث

تُعد الموارد المائية من أهم المقومات التي قامت عليها الحضارة العباسية، إذ ارتبطت بها الزراعة وال عمران والتجارة ارتباطاً وثيقاً. ومع ذلك، فإن الدراسات التاريخية غالباً ما تناولت تقنيات استنباط المياه بوصفها منجزاً هندسياً أو زراعياً، دون التوقف بصورة كافية عند انعكاساتها الاقتصادية والتجارية. ومن هنا تبرز مشكلة البحث في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين استنباط المياه وإدارة الموارد المائية من جهة، وازدهار النشاط التجاري في العصر العباسي من جهة أخرى، وبيان مدى إسهام السياسات المائية للدولة في تحقيق فائض اقتصادي انعكس على نمو الأسواق وتطور حركة التبادل التجاري.

فرضية البحث

يفترض البحث أن تطور وسائل استنباط المياه وحسن إدارة الموارد المائية في العصر العباسي أسهما بصورة مباشرة في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق فائض اقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تنشيط التجارة الداخلية والخارجية وتعزيز ازدهار المراكز التجارية في الدولة العباسية.

تساؤلات البحث

1. ما أهم مصادر المياه ووسائل استنباطها في العصر العباسي؟
2. كيف أسهمت تقنيات استنباط المياه في تطوير النشاط الزراعي وزيادة الإنتاج؟
3. ما طبيعة العلاقة بين الفائض الزراعي الناتج عن استثمار الموارد المائية وبين ازدهار التجارة؟
4. ما دور الأنهار وشبكات الري في تنشيط حركة النقل والتبادل التجاري؟
5. إلى أي مدى أسهمت السياسات المائية للدولة العباسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النشاط التجاري؟

حدود منطقة الدراسة

أولاً: الحدود الزمانية:

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في العصر العباسي، الممتد من سنة 132هـ/750م إلى سنة 656هـ/1258م، وهي الفترة التي شهدت تطوراً ملحوظاً في تقنيات استنباط المياه وازدهاراً في النشاطين الزراعي والتجاري.

ثانياً: الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية في أراضي الدولة العباسية، مع التركيز على مناطق بلاد الرافدين (حوضي دجلة والفرات)، ولا سيما المراكز الحضرية الرئيسية مثل بغداد والبصرة والكوفة، نظراً لدورها البارز في تطوير نظم الري واستنباط المياه، وانعكاس ذلك على النشاط التجاري.

هيكلية الدراسة

تضمنت هذه الدراسة مبحثين، فضلاً عن المقدمة والدراسات السابقة والاستنتاجات والتوصيات. تناول المبحث الأول استنباط المياه في العصر العباسي من حيث مصادر المياه، وتقنيات استنباطها، ونظم الري وإدارتها، وأثرها في تطوير النشاط الزراعي، وسياسة الدولة في إدارة الموارد المائية. أما المبحث الثاني فقد تناول دور المياه في إحياء التجارة في العصر العباسي، من خلال بيان العلاقة بين الإنتاج الزراعي والنشاط التجاري، والعشور والمكوس، ودور الأنهار في النقل والتبادل التجاري، ونشوء المدن والمراكز التجارية، وأثر وفرة المياه في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية.

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، وذلك من خلال تتبع تطور تقنيات استنباط المياه في العصر العباسي، وتحليل دورها في دعم النشاط الزراعي وانعكاس ذلك على ازدهار التجارة. إذ تم توظيف هذا المنهج في دراسة الأحداث والظواهر ضمن سياقها الزمني، وربطها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تشكيلها. كما استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي، من خلال عرض خصائص الموارد المائية، وتقنيات استنباطها، ونظم الري، وبيان طبيعة العلاقة بين هذه العوامل والنشاطين الزراعي والتجاري، بما يسهم في تقديم صورة واضحة ومتكاملة عن موضوع البحث. أما فيما يتعلق بأدوات البحث، فقد تم الاعتماد على تحليل

النصوص التاريخية والجغرافية، واستخلاص المعلومات المتعلقة بإدارة الموارد المائية والنشاط الاقتصادي، فضلاً عن المقارنة بين المعطيات المختلفة للوصول إلى نتائج دقيقة. وفيما يخص مصادر البحث، فقد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر العربية الأصيلة، مثل كتب ابن خلدون، وياقوت الحموي، والمسعودي، وابن وحشية، التي تناولت الجوانب التاريخية والجغرافية والزراعية، فضلاً عن بعض المراجع الحديثة التي أسهمت في دعم الإطار التحليلي للدراسة.

الدراسات السابقة

حظي موضوع الموارد المائية ونظم الري في الحضارة الإسلامية باهتمام عدد من الباحثين المعاصرين، لما له من أثر في الجوانب الاقتصادية والزراعية والحضارية. وقد اطلع الباحث على عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، ومن أبرزها ما يأتي:

أولاً: دراسة عبيد عبد الرسول محمد التميمي (2023)

بعنوان: "طرق اكتشاف المياه واستخراجها عند العرب: دراسة في كتاب الفلاحة النبطية لابن وحشية"، المنشورة في مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد (3)، العدد (6). هدفت الدراسة إلى بيان الوسائل التي استخدمها العرب في اكتشاف المياه الجوفية واستخراجها كما وردت في كتاب *الفلاحة النبطية* لابن وحشية، مع توضيح الأسس العلمية والعملية التي اعتمدت في ذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن العرب امتلكوا خبرة واسعة في معرفة مصادر المياه وطرق استنباطها، وأن هذه الخبرة أسهمت في دعم النشاط الزراعي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المناطق الزراعية.

وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في تناولها لتقنيات استنباط المياه وأثرها في النشاط الزراعي، إلا أنها اقتصرَت على دراسة ما ورد في كتاب *الفلاحة النبطية*، في حين يتناول البحث الحالي دور استنباط المياه في إحياء التجارة في العصر العباسي من خلال بيان العلاقة بين الموارد المائية والنشاطين الزراعي والتجاري.

ثانياً: دراسة حسين إبراهيم محمد (2019)

بعنوان: "نظم الري في الإمارات شبه المستقلة في المشرق الإسلامي خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة/التاسع والعاشر للميلاد"، المنشورة في مجلة جامعة دهوك.

هدفت الدراسة إلى تحليل نظم الري وإدارة الموارد المائية في الإمارات الإسلامية شبه المستقلة في المشرق الإسلامي، وبيان دورها في تحقيق التنمية الزراعية والاستقرار الاقتصادي. وأظهرت نتائج الدراسة أن الحكام أولوا اهتماماً كبيراً بإنشاء القنوات والسدود وصيانة شبكات الري، مما أدى إلى توسع الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج.

وتلتقي هذه الدراسة مع البحث الحالي في اهتمامها بإدارة الموارد المائية وأثرها الاقتصادي، إلا أنها ركزت على الإمارات شبه المستقلة في المشرق الإسلامي، بينما يركز البحث الحالي على الدولة العباسية ودور استنباط المياه في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية.

ثالثاً: دراسة العازمي (2021)

بعنوان "دوافع بناء القناطر والسدود في العصر العباسي"، المنشورة في مجلة كلية الآداب - جامعة قنا.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب التي دفعت الدولة العباسية إلى بناء القناطر والسدود وتطوير المنشآت المائية، وبيان انعكاسات ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المنشآت لم تكن تهدف فقط إلى توفير المياه، بل كانت جزءاً من سياسة اقتصادية وإدارية هدفت إلى دعم الزراعة وتحقيق الاستقرار العمراني.

وتتقاطع هذه الدراسة مع البحث الحالي في تناولها للسياسات المائية في العصر العباسي، إلا أنها ركزت على المنشآت المائية وأسباب إنشائها، بينما يتناول البحث الحالي أثر استنباط المياه وإدارة الموارد المائية في تنشيط الحركة التجارية وازدهار الأسواق.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري للبحث، والتعرف على أبرز تقنيات استنباط المياه ونظم الري في الحضارة الإسلامية، فضلاً عن الاستفادة من المناهج العلمية التي اعتمدتها تلك الدراسات. كما يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة بتركيزه على العلاقة المباشرة بين استنباط المياه وإحياء التجارة في العصر العباسي، وهو جانب لم يحظ بدراسة مستقلة ومفصلة في حدود ما اطلع عليه الباحث.

المبحث الأول: استنباط المياه في العصر العباسي

المطلب الأول: مصادر المياه في الدولة العباسية (الأنهار، المياه الجوفية، الأمطار)

شكّلت الموارد المائية في الدولة العباسية الأساس الذي قامت عليه الزراعة، ومن ثمّ ازدهرت بفضلها مختلف الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما التجارة. وقد تميزت هذه الموارد بالتنوع، إذ اعتمد العباسيون على الأنهار والمياه الجوفية والأمطار، الأمر الذي أسهم في تحقيق استقرار نسبي في الإنتاج الزراعي، ومكّن من توسيع الرقعة المزروعة وتعزيز التنمية الاقتصادية (المقدسي، 1991، ص 112؛ الصباغ، 2018، ص 67).

أولاً: الأنهار (المياه السطحية)

مثّلت الأنهار المصدر الرئيس للمياه في الدولة العباسية، وفي مقدمتها نهرا دجلة والفرات، اللذان شكّلا عماد الحياة الزراعية والعمرانية في بلاد الرافدين. فقد اعتمدت الزراعة بشكل كبير على مياههما، كما أنشئت العديد من القنوات والترع المتفرعة منهما لري الأراضي الزراعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج وتحقيق فائض اقتصادي. وقد أشار ياقوت الحموي إلى أهمية هذه الأنهار في ازدهار الأقاليم، مبيّناً وفرة المياه واتساع شبكات الري في مناطق العراق، مما يدل على تطور الإدارة المائية في العصر العباسي (الحموي، 1995، ص 210). كما ذكر المسعودي أن دجلة والفرات كانا يشكلان أساس العمران والنشاط الاقتصادي، لما يوفرانه من مياه وفيرة تدعم الزراعة والتجارة (المسعودي، 2005، ص 134). وأكد ابن حوقل أهمية الأنهار بوصفها وسيلة للنقل والتواصل بين الأقاليم المختلفة، الأمر الذي عزز النشاط التجاري إلى جانب دورها الزراعي (ابن حوقل، 1992، ص 215).

ثانياً: المياه الجوفية

مثّلت المياه الجوفية مورداً مهماً في المناطق التي لا تصلها مياه الأنهار، وقد استخدم العباسيون وسائل متعددة لاستخراجها، مثل حفر الآبار وإنشاء القنوات الجوفية (القهاريز). وقد ساعدت هذه الوسائل في استغلال الأراضي الجافة وتوسيع النشاط الزراعي خارج نطاق الأنهار. وقد أشار ابن وحشية في كتابه عن الفلاحة إلى أهمية المياه الجوفية وأساليب استخراجها، مبيّناً دورها في دعم الزراعة وتحقيق الاستقرار الإنتاجي (ابن وحشية، 1984، ص 78). كما بينت دراسة التميمي أن

العرب طوروا وسائل متعددة للكشف عن المياه الجوفية واستثمارها، وأسهمت هذه الخبرات في تعزيز الإنتاج الزراعي واستقرار المجتمعات الزراعية (التميمي، 2023، ص 55).

ثالثاً: مياه الأمطار

شكلت مياه الأمطار مصدراً مكملاً، خاصة في المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية، وقد سعى العباسيون إلى استثمارها من خلال إنشاء السدود والخزانات لتجميع المياه واستخدامها عند الحاجة. وعلى الرغم من عدم انتظام هذا المصدر، إلا أنه أسهم في دعم الإنتاج الزراعي وتقليل أثر التقلبات المناخية. وقد أشار ابن خلدون إلى أهمية الأمطار في قيام الزراعة، مؤكداً أن انتظامها يؤدي إلى ازدهار العمران، في حين أن نقصها يؤدي إلى تراجع الإنتاج (ابن خلدون، 2004، ص 256). كما تشير الدراسات الحديثة إلى أن إنشاء السدود والخزانات المائية أسهم في تقليل آثار الجفاف وضمان استمرارية النشاط الزراعي في العديد من مناطق الدولة العباسية (الغازمي، 2021، ص 88).

التحليل والمناقشة

يتضح أن تنوع مصادر المياه في الدولة العباسية أسهم في تحقيق الاستقرار الزراعي والاقتصادي، إذ وفر بدائل متعددة قللت من مخاطر الاعتماد على مصدر مائي واحد. كما أن المناطق التي تمتعت بوفرة المياه، ولاسيما حوضا دجلة والفرات، شهدت نشاطاً زراعياً وتجارياً أكبر من غيرها. ويؤكد ذلك أن الموارد المائية لم تكن مجرد عامل طبيعي، بل شكلت أساساً مهماً لازدهار العمران والنشاط الاقتصادي في العصر العباسي.

المطلب الثاني: تقنيات استنباط المياه (الآبار، القنوات، الكهاريز، النواير والسواقي)

حظيت تقنيات استنباط المياه في العصر العباسي باهتمام بالغ، نظراً لما تمثله من أهمية في دعم الزراعة وتوسيع النشاط الاقتصادي. وقد تميز العباسيون بتطوير وسائل متعددة لاستخراج المياه ونقلها وتوزيعها، بما يتلاءم مع طبيعة البيئة الجغرافية وتباين الموارد المائية. وشملت هذه التقنيات حفر الآبار، وإنشاء القنوات، واستخدام الكهاريز، فضلاً عن توظيف النواير والسواقي، مما يعكس مستوى متقدماً من المعرفة الهندسية والإدارة المائية في ذلك العصر (التميمي، 2023، ص 52؛ الصباغ، 2018، ص 84).

أولاً: الآبار

تُعدّ الآبار من أقدم وسائل استنباط المياه التي اعتمد عليها العباسيون، خاصة في المناطق البعيدة عن الأنهار. وقد انتشرت حفر الآبار في مختلف أقاليم الدولة، حيث كانت تُستخدم لاستخراج المياه الجوفية وتوفيرها للاستخدام الزراعي واليومي. وقد تطورت تقنيات حفر الآبار في العصر العباسي، سواء من حيث العمق أو وسائل رفع المياه، مما ساعد على استغلال الموارد الجوفية بشكل أكثر كفاءة. وقد أشار ابن وحشية إلى أهمية الآبار في دعم النشاط الزراعي، مبيّنًا أساليب حفرها وطرق الاستفادة منها في ري الأراضي (ابن وحشية، 1984، ص 102). كما تؤكد دراسة التميمي أن تقنيات استخراج المياه الجوفية عند العرب شهدت تطورًا ملحوظًا وأسهمت في زيادة القدرة على استثمار الأراضي الزراعية في المناطق البعيدة عن الأنهار (التميمي، 2023، ص 58).

ثانيًا: القنوات (الأنهار الاصطناعية)

مثّلت القنوات أحد أهم الوسائل التي اعتمدها العباسيون لنقل المياه من الأنهار إلى الأراضي الزراعية البعيدة. وقد أنشئت شبكة واسعة من القنوات المتفرعة من نهري دجلة والفرات، وأسهمت هذه الشبكات في استصلاح الأراضي وزيادة الإنتاج الزراعي. كما لعبت القنوات دورًا مهمًا في تنظيم توزيع المياه بين المزارعين، مما ساعد على تحقيق العدالة في استخدام الموارد المائية. وقد ذكر ياقوت الحموي كثرة القنوات في بلاد العراق، مشيرًا إلى دقتها وتنظيمها، وهو ما يدل على تطور الإدارة المائية في العصر العباسي (الحموي، 1995، ص 215). كما أشار العازمي إلى أن الدولة العباسية أولت اهتمامًا كبيرًا ببناء القنوات والسدود والقنوات المائية لضمان استمرار تدفق المياه إلى المناطق الزراعية المختلفة (العازمي، 2021، ص 91).

ثالثًا: الكهاريز (القنوات الجوفية)

تُعدّ الكهاريز من أبرز التقنيات المتقدمة في استنباط المياه، وهي عبارة عن قنوات جوفية تُنشأ لنقل المياه من مصادرها تحت الأرض إلى سطح التربة دون تعرضها للتبخر. وقد انتشرت هذه التقنية في المناطق الجافة وشبه الجافة لما توفره من استمرارية في تدفق المياه. وقد أسهمت الكهاريز في دعم الزراعة في المناطق التي تفتقر إلى الأنهار، كما ساعدت على استقرار السكان في تلك المناطق. وقد أشار ابن خلدون إلى أهمية هذه الوسائل في عمران الأرض واستقرار الإنتاج (ابن خلدون، 2004، ص 263). كما بينت دراسة حسين أن نظم الري والقنوات الجوفية أسهمت في

استدامة النشاط الزراعي في العديد من مناطق المشرق الإسلامي خلال القرون الهجرية الأولى (حسين، 2019، ص 274).

رابعاً: النواير والسواقي

مثلت النواير والسواقي وسائل ميكانيكية متطورة لرفع المياه من الأنهار أو الآبار إلى الأراضي المرتفعة. وكانت النواير تعتمد على حركة المياه لتدوير عجلات خشبية تحمل دلاء تقوم برفع المياه، في حين استخدمت السواقي لنقل المياه عبر قنوات صغيرة إلى الحقول الزراعية. وقد ساعدت هذه الوسائل في توسيع نطاق الأراضي المروية، خاصة في المناطق التي يصعب وصول المياه إليها بشكل مباشر. وأشار المسعودي إلى استخدام هذه الوسائل في بعض الأقاليم، مبيناً دورها في دعم النشاط الزراعي (المسعودي، 2005، ص 141). ويشير الصباغ إلى أن هذه الوسائل مثلت إحدى أهم التقنيات الزراعية التي أسهمت في زيادة كفاءة استثمار المياه خلال العصور الإسلامية (الصباغ، 2018، ص 91).

التحليل والمناقشة

تدل تقنيات استنباط المياه التي استخدمها العباسيون على مستوى متقدم من الخبرة في استثمار الموارد المائية وتوظيفها لخدمة النشاط الزراعي. فقد أسهمت الآبار والقنوات والكهاريز والنواير في توسيع نطاق الأراضي المستثمرة وزيادة كفاءة استخدام المياه. كما أن تنوع هذه الوسائل يعكس قدرة العباسيين على التكيف مع الظروف البيئية المختلفة، الأمر الذي ساعد على استقرار الإنتاج الزراعي ودعم النشاط الاقتصادي بصورة عامة.

المطلب الثالث: نظم الري وإدارة الموارد المائية (تنظيم توزيع المياه، الإشراف، دور الدولة)

احتلت نظم الري وإدارة الموارد المائية مكانة محورية في السياسة الاقتصادية للدولة العباسية، نظراً لارتباطها المباشر بالإنتاج الزراعي واستقرار المجتمع. وقد أدرك العباسيون أن وفرة المياه وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية، بل لا بد من تنظيم دقيق لعملية توزيعها، والإشراف على استخدامها، بما يضمن العدالة والكفاءة والاستدامة. ومن هنا، عملت الدولة على وضع نظم إدارية وفنية متكاملة لإدارة الموارد المائية، شملت تنظيم توزيع المياه، وتعيين جهات للإشراف، وتفعيل دور الدولة في صيانة المنشآت المائية (حسين، 2019، ص 271).

أولاً: تنظيم توزيع المياه

اعتمد العباسيون نظامًا دقيقًا في توزيع المياه بين الأراضي الزراعية، يقوم على مراعاة الحصص المائية وفقًا لمساحة الأرض وطبيعة المحاصيل المزروعة. وقد تم تقسيم المياه بشكل يضمن وصولها إلى مختلف الأراضي دون إلحاق الضرر بأي طرف، وهو ما يعكس وعيًا متقدمًا بأهمية العدالة في استخدام الموارد. كما استُخدمت جداول زمنية لتنظيم الري، بحيث يتم توزيع المياه وفق أوقات محددة لكل مزارع، الأمر الذي ساعد على تقليل النزاعات وتحقيق كفاءة أعلى في استخدام المياه. وقد أشار ابن وحشية إلى أهمية تنظيم الري وتحديد أوقات السقي بما يتناسب مع طبيعة التربة والنبات (ابن وحشية، 1984، ص 120)، كما أكدت الدراسات الحديثة أن تنظيم توزيع المياه كان من أهم العوامل التي أسهمت في استقرار الإنتاج الزراعي واستدامته (حسين، 2019، ص 274).

ثانيًا: الإشراف على الموارد المائية

اهتمت الدولة العباسية بوجود جهاز إداري يتولى الإشراف على إدارة المياه، حيث أنيطت هذه المهمة بموظفين مختصين يتابعون توزيع المياه وصيانة القنوات والسدود. وكان من مهامهم أيضًا مراقبة التزام المزارعين بالنظام المحدد، ومنع التجاوزات التي قد تؤدي إلى الإضرار بالآخرين. وقد عكس هذا الإشراف درجة عالية من التنظيم الإداري، وأسهم في الحفاظ على استمرارية عمل شبكات الري بكفاءة. وقد أشار الماوردي إلى أهمية تدخل الدولة في تنظيم الموارد العامة، ومنها المياه، لضمان تحقيق المصلحة العامة ومنع النزاعات (الماوردي، 1989، ص 178). كما أشار الجهشيارى إلى اهتمام الإدارة العباسية بمتابعة أعمال الري وتكليف المسؤولين بالإشراف على المرافق العامة المرتبطة بالإنتاج الزراعي (الجهشيارى، 1980، ص 156).

ثالثًا: دور الدولة في إدارة الموارد المائية

لعبت الدولة العباسية دورًا رئيسًا في إنشاء وصيانة البنية التحتية المائية، حيث قامت بحفر القنوات وبناء السدود وإصلاح شبكات الري المتضررة. وقد شهد عهد الخليفة أبي جعفر المنصور والخليفة هارون الرشيد اهتمامًا ملحوظًا بالمشروعات المائية التي هدفت إلى دعم الزراعة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (الطبري، 2001، ج 8، ص 112؛ ابن الأثير، 1997، ج 6، ص 214). كما أولت الدولة عناية خاصة ببناء القناطر والسدود وتنظيم جريان المياه لضمان استمرارية النشاط الزراعي في مختلف الأقاليم (العازمي، 2021، ص 91). ولم يقتصر دور الدولة على الجانب الفني، بل امتد إلى الجانب القانوني، حيث وُضعت قواعد تنظم استخدام المياه وتحدد حقوق الأفراد في

الانتفاع بها. وقد أكد ابن خلدون أن ازدهار العمران مرتبط بحسن إدارة الموارد، ومن بينها المياه، التي تُعد أساس الإنتاج والاستقرار الاقتصادي (ابن خلدون، 2004، ص 268).

المطلب الرابع: أثر استنباط المياه في تطوير النشاط الزراعي (توسع الرقعة الزراعية، زيادة الإنتاج، تنوع المحاصيل)

أسهمت تقنيات استنباط المياه في العصر العباسي بدور محوري في تطوير النشاط الزراعي، إذ لم تقتصر أهميتها على توفير المياه فحسب، بل تجاوزت ذلك لتشمل إحداث تحولات نوعية في بنية الإنتاج الزراعي. فقد أدى حسن استثمار الموارد المائية إلى توسع الرقعة الزراعية، وزيادة حجم الإنتاج، فضلاً عن تنوع المحاصيل، مما انعكس إيجاباً على الاقتصاد العام وأسهم في دعم النشاط التجاري.

أولاً: توسع الرقعة الزراعية

أدى تطوير وسائل استنباط المياه، مثل القنوات والكهاريز والآبار، إلى استصلاح مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تُعدّ غير صالحة للزراعة، خاصة في المناطق البعيدة عن الأنهار. وقد ساعد ذلك في إدخال أراضٍ جديدة ضمن دائرة الإنتاج الزراعي، مما أسهم في زيادة المساحات المزروعة. كما أسهمت هذه التقنيات في استقرار السكان في مناطق جديدة، الأمر الذي أدى إلى نشوء تجمعات سكانية ومراكز إنتاج زراعي. وقد أشار ياقوت الحموي إلى اتساع الأراضي المزروعة في بلاد العراق نتيجة وفرة المياه وتطور وسائل الري (الحموي، 1995، ص 220).

ثانياً: زيادة الإنتاج الزراعي

أسهمت وفرة المياه وانتظامها في تحسين الإنتاج الزراعي كمّاً ونوعاً، إذ أصبح بالإمكان زراعة الأرض أكثر من مرة في السنة، وهو ما أدى إلى زيادة الغلة الزراعية بشكل ملحوظ. كما ساعدت نظم الري المنظمة في تقليل الهدر المائي وضمان وصول المياه إلى المحاصيل في الأوقات المناسبة. وقد أدى ذلك إلى تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي، لم يقتصر على تلبية حاجات السكان، بل تجاوزها إلى توفير منتجات للتبادل التجاري. وقد أشار ابن خلدون إلى أن وفرة الإنتاج الزراعي تُعدّ أساساً لازدهار العمران والنشاط الاقتصادي (ابن خلدون، 2004، ص 270).

ثالثاً: تنوع المحاصيل الزراعية

أدى استقرار الموارد المائية إلى إمكانية زراعة أنواع متعددة من المحاصيل، بما في ذلك الحبوب والخضراوات والفواكه، فضلاً عن المحاصيل النقدية. وقد ساعد ذلك في تحقيق تنوع زراعي أسهم

في تلبية احتياجات السكان الغذائية، وتقليل الاعتماد على محصول واحد. كما أن هذا التنوع أسهم في دعم الصناعات المرتبطة بالزراعة، وزيادة فرص التبادل التجاري، سواء داخل الدولة أو خارجها. وقد أشار ابن وحشية إلى تنوع المحاصيل وارتباطه بتوفر المياه وأساليب الري المتقدمة (ابن وحشية، 1984، ص 135).

التحليل والمناقشة

يظهر من خلال المعطيات السابقة أن استنباط المياه كان عاملاً رئيساً في تطوير الزراعة خلال العصر العباسي، إذ أدى إلى زيادة المساحات المزروعة وارتفاع حجم الإنتاج وتنوع المحاصيل. وقد وفر هذا التطور فائضاً زراعياً أسهم في تنشيط الأسواق وتلبية احتياجات السكان، مما جعل الزراعة أحد أهم ركائز الازدهار الاقتصادي في الدولة العباسية.

المطلب الخامس: سياسة الدولة العباسية في إدارة الموارد المائية ومواجهة الجفاف

أدركت الدولة العباسية منذ قيامها أهمية الموارد المائية بوصفها الركيزة الأساسية للزراعة وال عمران والتجارة، لذلك أولت اهتماماً كبيراً بتنظيم شؤون الري وصيانة المنشآت المائية ومتابعة توزيع المياه بين المناطق الزراعية المختلفة. ولم يكن هذا الاهتمام نابغاً من الحاجة الزراعية فحسب، بل ارتبط أيضاً بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وضمان استمرار النشاط التجاري الذي اعتمد بدرجة كبيرة على وفرة الإنتاج الزراعي وتوافر وسائل النقل المائية.

وقد اهتم عدد من الخلفاء العباسيين بالمشروعات المائية، ففي عهد الخليفة أبي جعفر المنصور (136-158هـ/754-775م) شهدت مناطق العراق أعمالاً واسعة لشق القنوات وتنظيم مجاري المياه، ولاسيما في المناطق المحيطة بمدينة بغداد التي اختير موقعها بعناية لقربه من نهر دجلة وشبكة القنوات المتفرعة عنه. وقد أسهمت هذه المشروعات في توسيع الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الحركة الاقتصادية (الطبري، 2001، ج8، ص 112؛ الدوري، 2007، ص 185).

كما استمرت عناية الدولة بالموارد المائية خلال عهد الخليفة هارون الرشيد (170-193هـ/786-809م)، إذ اهتمت الإدارة العباسية بصيانة الأنهار والترع وإزالة الرواسب التي تعيق جريان المياه، فضلاً عن إصلاح السدود والجسور المائية التي كانت تؤدي دوراً مهماً في حماية الأراضي الزراعية من الفيضانات وتنظيم توزيع المياه. ويشير عدد من المؤرخين إلى أن الدولة كانت تخصص أموالاً

لأعمال الصيانة الدورية حفاظاً على كفاءة شبكات الري واستمرار الإنتاج الزراعي (ابن الأثير، 1997، ج6، ص 214؛ العازمي، 2021، ص 88).

وفيما يتعلق بمواجهة الجفاف وقلة الأمطار، فقد اعتمدت الدولة العباسية مجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية للحد من آثار الأزمات المائية، تمثلت في تعميق القنوات وتنظيفها بصورة دورية، وإنشاء السدود والخزانات المائية للاستفادة من مياه الأمطار والسيول، فضلاً عن تشجيع استغلال المياه الجوفية من خلال حفر الآبار واستخدام الكهاريز في المناطق البعيدة عن الأنهار. وقد أسهمت هذه الوسائل في توفير قدر من الاستقرار الزراعي حتى في الفترات التي شهدت تراجعاً في كميات الأمطار (التميمي، 2023، ص 55؛ حسين، 2019، ص 271).

وتكشف هذه الإجراءات عن وجود رؤية اقتصادية لدى الدولة العباسية في إدارة الموارد المائية، إذ لم يكن الهدف مقتصرًا على توفير المياه للاستخدام الزراعي فحسب، بل كان يرمي إلى المحافظة على حجم الإنتاج الزراعي ومنع حدوث أزمات تموينية قد تؤثر في الأسواق والتجارة. فكلما استقرت الزراعة ازداد الفائض الزراعي القابل للتداول، الأمر الذي انعكس على ازدهار الأسواق وتنامي المبادلات التجارية بين مختلف أقاليم الدولة.

التحليل والمناقشة

تكشف سياسة الدولة العباسية في إدارة الموارد المائية عن إدراكها لأهمية المياه في الحفاظ على استقرار الزراعة والتجارة. فقد ساعدت إجراءات صيانة القنوات والسدود وتنظيم توزيع المياه في الحد من آثار الجفاف وضمان استمرار الإنتاج الزراعي. ويعكس ذلك وجود رؤية اقتصادية هدفت إلى حماية الموارد المائية وتوظيفها في دعم التنمية والاستقرار.

المبحث الثاني: دور المياه في إحياء التجارة في العصر العباسي

المطلب الأول: العلاقة بين الإنتاج الزراعي والنشاط التجاري (الفائض الزراعي ودوره في

تنشيط الأسواق)

تُعَدُّ العلاقة بين الإنتاج الزراعي والنشاط التجاري من العلاقات الأساسية التي قامت عليها البنية الاقتصادية في العصر العباسي، إذ مثَّلَ الإنتاج الزراعي القاعدة التي انطلقت منها حركة التبادل التجاري. وقد أدى تطور أساليب استنباط المياه وتحسين نظم الري إلى زيادة الإنتاج الزراعي، الأمر الذي أسهم في تحقيق فائض اقتصادي تجاوز حدود الاستهلاك المحلي، ليصبح عنصراً

فاعلاً في تنشيط الأسواق الداخلية والخارجية (الدوري، 2007، ص 223؛ الصباغ، 2018، ص 118).

وقد أسهم هذا الفائض الزراعي في تغذية الأسواق بالمنتجات المختلفة، مما أدى إلى ازدهار الحركة التجارية وظهور أسواق متخصصة في بيع الحبوب والخضراوات والفواكه وغيرها من المنتجات. كما ساعد توفر الإنتاج بكميات كبيرة على استقرار الأسعار نسبياً، وتشجيع التجار على توسيع نشاطهم ونقل السلع بين مختلف الأقاليم. وأشار المقدسي إلى كثرة المنتجات الزراعية المعروضة في أسواق العراق وازدهار النشاط الاقتصادي في المدن الكبرى، وهو ما يعكس حجم الإنتاج الزراعي الذي كانت تتمتع به الدولة العباسية (المقدسي، 1991، ص 143).

ولم يقتصر أثر الفائض الزراعي على الأسواق المحلية، بل امتد ليشمل التجارة الخارجية، حيث أصبحت بعض المنتجات الزراعية تُصدّر إلى مناطق أخرى، مما عزز من مكانة الدولة العباسية مركزاً تجارياً مهماً في العالم الإسلامي. وقد أشار الاصطخري إلى النشاط التجاري الواسع الذي شهدته المدن العباسية نتيجة وفرة السلع وتنوعها، ولاسيما في بغداد والبصرة (الاصطخري، 2004، ص 84).

كما ذكر المسعودي كثرة الخيرات وتوفر المنتجات في أسواق العراق، وهو ما يدل على قوة الإنتاج الزراعي ودوره في تنشيط التجارة (المسعودي، 2005، ص 150). وبين ابن خلدون أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى اتساع نطاق العمران ونمو الأسواق، حيث يرتبط ازدهار التجارة بوفرة الإنتاج وتنوعه (ابن خلدون، 2004، ص 272). ويؤكد الخفاجي أن النشاط التجاري في العصر العباسي اعتمد بصورة كبيرة على الفائض الزراعي الذي وفر السلع اللازمة للتبادل التجاري بين الأقاليم المختلفة وفتح المجال أمام توسع التجارة الداخلية والخارجية (الخفاجي، 2020، ص 97).

التحليل والمناقشة

يتضح أن العلاقة بين الزراعة والتجارة في العصر العباسي كانت علاقة تكاملية، إذ أدى ارتفاع الإنتاج الزراعي إلى توفير فائض اقتصادي أسهم في تنشيط الأسواق وزيادة حجم المبادلات التجارية. كما أن وفرة المنتجات الزراعية ساعدت على استقرار الأسعار وتوسيع النشاط التجاري داخل الدولة وخارجها، مما جعل الزراعة الأساس الذي استندت إليه حركة التجارة العباسية.

المطلب الثاني: أثر العصور والمكوس في تنشيط التجارة وزيادة إيرادات الدولة العباسية

لم يقتصر أثر استتباط المياه وتطور النشاط الزراعي في العصر العباسي على تحقيق الاكتفاء الغذائي وزيادة الإنتاج فحسب، بل امتد ليشمل تنشيط الحركة التجارية وزيادة إيرادات الدولة من خلال العشور والمكوس المفروضة على الأنشطة التجارية المختلفة. فكلما ازداد الإنتاج الزراعي واتسعت الأسواق، ارتفع حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الموارد المالية للدولة (الخفاجي، 2020، ص 102).

وقد عرفت الدولة العباسية نظام العشور بوصفه أحد الموارد المالية المرتبطة بالنشاط التجاري، إذ كانت تستوفى نسبة محددة من السلع الواردة إلى الأسواق أو العابرة للطرق التجارية وفق الضوابط الشرعية والإدارية المعمول بها آنذاك. كما فُرضت بعض الرسوم والمكوس على السلع والتجارة في بعض الفترات، ولاسيما في الموانئ والمراكز التجارية الكبرى، بهدف دعم موارد بيت المال وتمويل النفقات العامة للدولة (الماوردي، 1989، ص 236). كما أشار الجهشيارى إلى اهتمام الإدارة العباسية بتنظيم موارد الدولة والإشراف على الجبايات والعوائد المالية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي والتجاري (الجهشيارى، 1980، ص 173).

وأسهم ازدهار الزراعة الناتج عن وفرة المياه وتطور نظم الري في زيادة حجم السلع المتداولة داخل الأسواق العباسية، إذ أدى الفائض الزراعي إلى تنشيط عمليات البيع والشراء وازدياد حركة النقل بين الأقاليم المختلفة. وقد انعكس ذلك على حجم الإيرادات المتحصلة من العشور والرسوم التجارية، الأمر الذي وفر مورداً مالياً مهماً للدولة العباسية وأسهم في دعم المشروعات العامة وصيانة البنية التحتية، ومنها المنشآت المائية ذاتها.

كما استقادت الدولة من الموقع التجاري المتميز للمدن العباسية الكبرى، مثل بغداد والبصرة، التي أصبحت مراكز رئيسة لاستقبال السلع القادمة من مختلف الأقاليم. وقد وصف المقدسي ازدهار الأسواق في هذه المدن وكثرة السلع الواردة إليها من مختلف المناطق، الأمر الذي يعكس حجم النشاط التجاري الذي شهدته الدولة العباسية (المقدسي، 1991، ص 143). وقد أدى تزايد النشاط التجاري في هذه المدن إلى نمو العوائد المالية المرتبطة بالتجارة، مما عزز قدرة الدولة على إدارة شؤونها الاقتصادية وتوفير متطلبات الاستقرار العمراني والتجاري (الدوري، 2007، ص 221).

التحليل والمناقشة

تكشف العثور والمكوس عن أهمية النشاط التجاري في دعم الموارد المالية للدولة العباسية، إذ ارتبطت زيادة الإيرادات العامة بازدياد حجم التجارة وتوسع الأسواق. كما توضح هذه العلاقة أن ازدهار التجارة لم يكن ينعكس على التجار فقط، بل أسهم أيضاً في تعزيز قدرة الدولة على تمويل المشروعات الاقتصادية والعمرانية، ومنها مشروعات الري وإدارة الموارد المائية.

المطلب الثالث: دور الأنهار في النقل والتبادل التجاري (دجلة والفرات كطرق تجارية داخلية)

شكّلت الأنهار، ولا سيما نهرا دجلة والفرات، عنصراً حيوياً في منظومة النقل والتبادل التجاري في العصر العباسي، إذ أدّت دوراً أساسياً في ربط الأقاليم المختلفة وتسهيل حركة السلع بين مراكز الإنتاج والاستهلاك. وقد استفاد العباسيون من الموقع الجغرافي المتميز لبلاد الرافدين، حيث وفّرت الأنهار ممرات طبيعية منخفضة التكاليف نسبياً مقارنة بالنقل البري، مما ساعد على تنشيط الحركة التجارية الداخلية (الخفاجي، 2020، ص 111).

وقد استُخدمت الأنهار كطرق ملاحية لنقل مختلف السلع، مثل الحبوب والمنتجات الزراعية والمواد الخام، فضلاً عن السلع المصنعة، إذ كانت السفن والقوارب تجوب مجاري دجلة والفرات بشكل منتظم، ناقلة البضائع بين المدن الكبرى كبغداد والبصرة والكوفة. وأسهم هذا النشاط في تسريع عملية التبادل التجاري وتقليل الجهد والوقت اللازمين لنقل السلع، الأمر الذي انعكس إيجاباً على ازدهار الأسواق.

كما أدّت الأنهار دوراً مهماً في ربط المناطق الزراعية بالمراكز الحضرية، حيث كانت المنتجات تُنقل من الحقول إلى المدن عبر المجاري المائية، مما ساعد على توفير السلع بشكل مستمر في الأسواق. وقد أشار ياقوت الحموي إلى أهمية دجلة والفرات في تسهيل حركة الناس والبضائع، مبيّناً أن هذين النهرين كانا من أهم طرق النقل في العراق (الحموي، 1995، ص 230).

كما أسهمت الأنهار في تعزيز التواصل الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة العباسية، حيث ربطت بين مناطق الإنتاج الزراعي في الداخل والموانئ التجارية في الجنوب، ولا سيما مدينة البصرة التي كانت منفذاً مهماً للتجارة الخارجية. وقد ذكر المسعودي أن الأنهار كانت تمثل شرايين حيوية للتجارة، لما توفره من سهولة في التنقل وانسيابية في نقل البضائع (المسعودي، 2005، ص 155). كما أشار الاصطخري إلى أن الطرق النهرية كانت من أهم الوسائل التي اعتمدت عليها

المدن العراقية في تبادل السلع وربط المراكز التجارية بعضها ببعض (الاصطخري، 2004، ص 87).

ومن الشواهد التاريخية على أهمية الأنهار في النشاط التجاري العباسي ما ذكره المقدسي عند وصفه للعراق، إذ أشار إلى كثرة السفن والقوارب التي كانت تجوب نهري دجلة والفرات ناقلة البضائع بين المدن والأقاليم المختلفة، الأمر الذي أسهم في ازدهار الأسواق وسهولة انتقال السلع. كما أشار ابن حوقل إلى أن نهر دجلة كان يمثل طريقاً تجارياً مهماً يربط بغداد بالمناطق الجنوبية، ولاسيما البصرة التي شكلت منفذاً رئيساً للتجارة الخارجية عبر الخليج العربي (المقدسي، 1991، ص 143؛ ابن حوقل، 1992، ص 215).

وتدل هذه الروايات على أن الأنهار لم تكن مجرد مصادر للمياه، بل كانت جزءاً أساسياً من البنية التجارية للدولة العباسية، حيث أسهمت في ربط مراكز الإنتاج الزراعي بالموانئ والأسواق التجارية، وهو ما عزز من حركة التبادل التجاري الداخلي والخارجي.

التحليل والمناقشة

تؤكد المعطيات التاريخية أن الأنهار شكلت شبكة نقل طبيعية أسهمت في تسهيل حركة البضائع بين مختلف أقاليم الدولة العباسية. وقد أدى الاعتماد على النقل النهري إلى خفض التكاليف وتسريع انتقال السلع، الأمر الذي عزز النشاط التجاري وربط بين مناطق الإنتاج الزراعي ومراكز الاستهلاك والتصدير.

المطلب الرابع: نشوء المدن والمراكز التجارية المرتبطة بالمياه (بغداد، البصرة، الكوفة)

أسهمت وفرة الموارد المائية، ولا سيما الأنهار، في نشوء المدن والمراكز الحضرية التي أصبحت لاحقاً مراكز تجارية مزدهرة في العصر العباسي. فقد ارتبط قيام المدن الكبرى بمصادر المياه، لما توفره من مقومات أساسية للاستقرار البشري، ودعم الأنشطة الزراعية، وتسهيل النقل والتبادل التجاري. ومن أبرز هذه المدن بغداد والبصرة والكوفة، التي شكّلت محاور رئيسة للحركة الاقتصادية والتجارية في الدولة العباسية (الخفاجي، 2020، ص 118).

وتُعدّ مدينة بغداد نموذجاً بارزاً للمدن التي نشأت وازدهرت بفضل موقعها المائي المتميز على نهر دجلة، حيث أسهم هذا الموقع في جعلها مركزاً سياسياً واقتصادياً مهماً. وقد ساعد توفر المياه في دعم الزراعة في المناطق المحيطة بها، مما أدى إلى تدفق المنتجات الزراعية إلى أسواقها، فضلاً عن كونها نقطة التقاء لطرق التجارة البرية والنهرية. وقد أشار ياقوت الحموي إلى أهمية موقع

بغداد وما تتمتع به من موارد مائية أسهمت في ازدهارها العمراني والتجاري (الحموي، 1995، ص 235). كما ذكر المقدسي أن بغداد كانت من أعظم مدن العالم الإسلامي وأكثرها نشاطاً اقتصادياً بسبب موقعها المتميز وارتباطها بشبكات النقل والتجارة (المقدسي، 1991، ص 147).

أما مدينة البصرة، فقد تميزت بموقعها القريب من مصب دجلة والفرات، مما جعلها مركزاً تجارياً مهماً يربط بين التجارة الداخلية والخارجية. وقد أسهمت الأنهار في تسهيل نقل البضائع إليها من داخل العراق، ومن ثم تصديرها عبر الخليج إلى مناطق أخرى. وقد ذكر المسعودي أن البصرة كانت من أهم الموانئ التجارية في الدولة العباسية، نظراً لموقعها المائي ودورها في حركة التبادل التجاري (المسعودي، 2005، ص 160).

في حين نشأت مدينة الكوفة بالقرب من نهر الفرات، وكانت مركزاً مهماً للنشاط الزراعي والتجاري، إذ استفادت من المياه في دعم الزراعة في محيطها، مما أدى إلى توفر المنتجات الزراعية التي تُنقل إلى الأسواق. كما ساعد موقعها على ربط المناطق الداخلية بشبكة التجارة النهرية، الأمر الذي جعلها محطة مهمة في حركة التبادل التجاري. وقد أشار ابن خلدون إلى أن قيام المدن وازدهارها يرتبط بتوفر الموارد، وفي مقدمتها المياه، التي تُعد أساس العمران (ابن خلدون، 2004، ص 275).

ويتضح من ذلك أن الموارد المائية كانت عاملاً حاسماً في نشوء هذه المدن وتطورها، حيث أسهمت في توفير مقومات الاستقرار، ودعم النشاط الزراعي، وتسهيل حركة التجارة، مما جعلها مراكز اقتصادية رئيسة في الدولة العباسية.

وقد ذكر الاصطخري أن مدينة بغداد كانت تستقبل مختلف أنواع السلع القادمة من أقاليم الدولة بسبب موقعها المتميز على نهر دجلة، مما جعلها مركزاً اقتصادياً وتجارياً مهماً في العالم الإسلامي. كما أشار إلى النشاط التجاري الواسع في البصرة ودورها في تصدير واستيراد السلع عبر الطرق النهرية والبحرية (الاصطخري، 2004، ص 84). ويكشف هذا الوصف عن وجود ارتباط وثيق بين الموقع المائي للمدن العباسية وبين ازدهارها التجاري، إذ أسهمت الأنهار في توفير وسائل نقل فعالة دعمت نمو الأسواق واتساع النشاط الاقتصادي.

التحليل والمناقشة

يتبين أن وفرة المياه كانت عاملاً رئيساً في نشوء المدن وازدهارها خلال العصر العباسي، إذ وفرت مقومات الاستقرار الزراعي والعمراني والتجاري. وقد أسهم الموقع المائي المتميز لمدينة بغداد

والبصرة والكوفة في تحويلها إلى مراكز اقتصادية وتجارية مهمة، مما يعكس الدور الحيوي للموارد المائية في بناء القوة الاقتصادية للدولة.

المطلب الخامس: أثر وفرة المياه في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية (الأسواق، التبادل

التجاري، الربط بين الأقاليم)

أسهمت وفرة المياه في العصر العباسي بدور حاسم في تنشيط الحركة التجارية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ ارتبطت التجارة ارتباطاً وثيقاً بمدى توفر الموارد المائية التي دعمت الإنتاج الزراعي وسهّلت وسائل النقل والتواصل بين الأقاليم. وقد أدّى هذا العامل إلى ازدهار الأسواق، وتوسّع نطاق التبادل التجاري، وتعزيز الترابط الاقتصادي داخل الدولة العباسية وخارجها. انعكست وفرة المياه بشكل مباشر على ازدهار الأسواق، حيث أدّت إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير السلع بكميات كبيرة ومتنوعة، الأمر الذي ساهم في تنشيط الأسواق المحلية وانتشارها في المدن والمراكز الحضرية. وقد شهدت المدن العباسية الكبرى أسواقاً متخصصة في بيع مختلف المنتجات، مما يدل على حيوية النشاط التجاري وتنوعه. وقد أشار المسعودي إلى كثرة الخيرات وتنوع السلع في أسواق العراق، وهو ما يعكس أثر وفرة الموارد، وفي مقدمتها المياه، في ازدهار التجارة (المسعودي، 2005، ص 165). كما أسهمت وفرة المياه في توسيع نطاق التبادل التجاري، إذ أدّت إلى تحقيق فائض زراعي لم يقتصر على تلبية الحاجات المحلية، بل امتد ليشمل التبادل بين الأقاليم المختلفة، وكذلك التجارة الخارجية. وقد ساعدت الأنهار في نقل السلع بسهولة بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك، ومن ثم إلى الموانئ التجارية التي تربط الدولة العباسية بالعالم الخارجي. وقد بيّن ابن خلدون أن وفرة الإنتاج تؤدي إلى اتساع نطاق التجارة وازدهارها، لما توفره من فائض قابل للتبادل (ابن خلدون، 2004، ص 278). حيث أسهمت وفرة المياه في تعزيز الربط بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة العباسية، حيث أدّت الأنهار والقنوات دوراً مهماً في تسهيل حركة النقل والتواصل الاقتصادي، مما ساعد على تكامل الأسواق وتبادل السلع بين المناطق الزراعية والمراكز الحضرية. وقد أشار ياقوت الحموي إلى الترابط بين الأقاليم عبر الأنهار، مبيّناً دورها في تسهيل انتقال السلع والناس، وهو ما يعكس وحدة اقتصادية متكاملة (الحموي، 1995، ص 240).

التحليل والمناقشة

يتضح أن وفرة المياه كانت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في العصر العباسي، إذ أسهمت في زيادة الإنتاج الزراعي وتنشيط الأسواق وتسهيل حركة النقل والتبادل التجاري. ومن ثم فإن ازدهار التجارة الداخلية والخارجية لم يكن نتيجة عامل منفرد، بل جاء نتيجة تفاعل بين الموارد المائية والإنتاج الزراعي وشبكات النقل والإدارة الاقتصادية للدولة، وهو ما ساعد على تحقيق الازدهار التجاري الذي تميز به العصر العباسي.

المقارنة والمناقشة العلمية

عند مقارنة ما أورده ابن وحشية بشأن أساليب استنباط المياه بما ذكره ياقوت الحموي عن اتساع شبكات الري في العراق، يتبين أن كليهما ركز على أهمية المياه في دعم النشاط الزراعي، إلا أن ابن وحشية اهتم بالجانب الفني المتعلق بطرق استخراج المياه واستثمارها، في حين ركز ياقوت الحموي على النتائج العمرانية والاقتصادية المترتبة على وفرة المياه وانتشار القنوات. كما أن ما أورده ابن خلدون حول أثر وفرة المياه في ازدهار العمران ينسجم مع ما ذكره المسعودي عن نشاط الأسواق وكثرة الخيرات في العراق خلال العصر العباسي. ويشير ذلك إلى وجود علاقة مترابطة بين الموارد المائية والإنتاج الزراعي والنشاط التجاري، إذ إن وفرة المياه أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ومن ثم وفرت فائضاً اقتصادياً أسهم في ازدهار الأسواق واتساع حركة التجارة. ومن خلال المقارنة بين هذه الروايات التاريخية يتضح أن المياه لم تكن مجرد مورد طبيعي، بل مثلت عاملاً اقتصادياً مؤثراً في بناء القوة الزراعية والتجارية للدولة العباسية، وهو ما تؤكد مختلف المصادر التاريخية على الرغم من اختلاف زوايا تناولها للموضوع.

الاستنتاجات

1. تبين أن الموارد المائية شكّلت الركيزة الأساسية التي قامت عليها الزراعة والأنشطة الاقتصادية في العصر العباسي، وأن تنوع مصادر المياه أسهم في تحقيق الاستقرار الزراعي والاقتصادي.
2. أظهرت الدراسة أن العباسيين تمكنوا من تطوير وسائل متقدمة لاستنباط المياه، كحفر الآبار وإنشاء القنوات والكهاريز واستخدام النواعير والسواقي، مما أسهم في زيادة كفاءة استثمار الموارد المائية.

3. كشفت الدراسة أن نجاح النشاط الزراعي في العصر العباسي لم يكن مرتبطاً بوفرة المياه فقط، بل بحسن إدارتها وتنظيم توزيعها من خلال نظم ري متطورة وإشراف إداري أسهم في تحقيق الاستقرار والإنتاج المستدام.
4. أسهمت سياسة الدولة العباسية في إدارة الموارد المائية، من خلال صيانة القنوات وبناء السدود والقناطر وتنظيم استخدام المياه، في دعم النشاط الزراعي والحد من آثار الجفاف وشح المياه.
5. أدى تطور وسائل استنباط المياه وتحسين نظم الري إلى توسع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج، مما أسفر عن تحقيق فائض زراعي تجاوز متطلبات الاستهلاك المحلي.
6. مثل الفائض الزراعي أساساً لازدهار النشاط التجاري، إذ وفر السلع اللازمة للتبادل التجاري وأسهم في تنشيط الأسواق الداخلية والخارجية.
7. لعبت الأنهار، ولا سيما دجلة والفرات، دوراً مهماً في تسهيل حركة النقل والتبادل التجاري، وأسهمت في خفض تكاليف نقل البضائع وربط الأقاليم المختلفة داخل الدولة العباسية.
8. أسهمت الموارد المائية في نشوء مدن ومراكز تجارية مزدهرة، مثل بغداد والبصرة والكوفة، التي أصبحت محاور رئيسة للنشاط الاقتصادي والتجاري.
9. كشفت الدراسة أن ازدهار التجارة في العصر العباسي لم يكن نتيجة النشاط التجاري وحده، بل جاء نتيجة تفاعل بين وفرة المياه وتطور الزراعة وكفاءة النقل النهري وحسن الإدارة الاقتصادية للدولة.
10. أسهمت العشور والرسوم التجارية المرتبطة بازدهار التجارة في زيادة إيرادات الدولة العباسية، مما دعم قدرتها على تمويل المشروعات العامة والمحافظة على البنية التحتية المائية والاقتصادية.

التوصيات

1. ضرورة الاهتمام بدراسة التجارب التاريخية، ولا سيما التجربة العباسية في إدارة الموارد المائية، لما تحمله من نماذج ناجحة يمكن الاستفادة منها في مواجهة التحديات المائية المعاصرة .
2. تعزيز البحث العلمي في مجالات إدارة المياه والري، والعمل على ربط الدراسات التاريخية بالتطبيقات الحديثة، بما يسهم في تطوير أساليب مستدامة لاستثمار الموارد المائية .
3. الاستفادة من تقنيات استنباط المياه التقليدية، مثل الكهاريز والنواعير، وتطويرها بما يتناسب مع التقنيات الحديثة، خاصة في المناطق التي تعاني من شح الموارد المائية .
4. التأكيد على أهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية، من خلال تنظيم توزيع المياه، وتقليل الهدر، وضمان العدالة في الاستفادة منها بين مختلف القطاعات .
5. دعم القطاع الزراعي بوصفه الأساس في تحقيق الأمن الغذائي، والعمل على تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق فائض اقتصادي .
6. تعزيز البنية التحتية المرتبطة بالمياه، مثل شبكات الري والقنوات، بما يسهم في دعم الإنتاج الزراعي وتسهيل النشاط التجاري .
7. تشجيع التكامل بين القطاعين الزراعي والتجاري، من خلال دعم سلاسل الإمداد، وتحسين وسائل النقل، ولا سيما النقل المائي حيثما أمكن .
8. وضع سياسات اقتصادية تعزز استثمار الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها المياه، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة .
9. نشر الوعي بأهمية الموارد المائية وضرورة الحفاظ عليها، من خلال برامج تعليمية وإرشادية تستهدف مختلف فئات المجتمع.
10. تشجيع الدراسات المقارنة بين نظم إدارة الموارد المائية في الحضارة الإسلامية والأنظمة الحديثة، للاستفادة من الخبرات التاريخية في مواجهة تحديات الأمن المائي والتنمية المستدامة.

المصادر

1. ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد. (1997). الكامل في التاريخ. بيروت: دار الكتب العلمية.
2. ابن حوقل، محمد بن حوقل. (1992). صورة الأرض. بيروت: دار مكتبة الحياة.
3. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2004). المقدمة. بيروت: دار الفكر.
4. ابن وحشية، أحمد بن علي الكلداني. (1984). الفلاحة النبطية، تحقيق: توفيق فهد، ط2. بيروت: دار الجيل.
5. الاصطخري، إبراهيم بن محمد. (2004). المسالك والممالك. بيروت: دار صادر.
6. التميمي، عبيد عبد الرسول محمد. (2023). طرق اكتشاف المياه واستخراجها عند العرب: دراسة في كتاب الفلاحة النبطية لابن وحشية. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 3(6).
7. الجهشيري، محمد بن عبدوس. (1980). الوزراء والكتاب. القاهرة: مكتبة الخانجي.
8. الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1995). معجم البلدان، ط2، ج1-5. بيروت: دار صادر.
9. حسين، إبراهيم محمد. (2019). نظم الري في الإمارات شبه المستقلة في المشرق الإسلامي خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة/التاسع والعاشر للميلاد. مجلة جامعة دهوك.
10. الخفاجي، محمد عبد الكريم. (2020). التجارة الداخلية والخارجية في العصر العباسي. بغداد: دار الشؤون الثقافية.
11. الدوري، عبد العزيز. (2007). العصر العباسي الأول. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
12. الصباغ، محمود. (2018). الزراعة والموارد المائية في الحضارة الإسلامية. عمان: دار البداية.
13. الطبري، محمد بن جرير. (2001). تاريخ الرسل والملوك. بيروت: دار الكتب العلمية.
14. العازمي، محمد. (2021). دوافع بناء القناطر والسدود في العصر العباسي. مجلة كلية الآداب، جامعة قنا.
15. المقدسي، شمس الدين محمد بن أحمد. (1991). أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. بيروت: دار صادر.
16. المسعودي، علي بن الحسين. (2005). مروج الذهب ومعادن الجوهر. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
17. الماوردي، علي بن محمد. (1989). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. بيروت: دار الكتب العلمية.
18. الحسني، عبد المنعم. (2015). الإدارة الاقتصادية في الدولة العباسية وأثرها في التنمية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.